الجلسة الخمسون بعد المائتين

- **التاريخ**: الثلاثاء 25 رمضان 1422(2001/12/11)
- **الرئاسة**: السيد المصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين والسيد عمر بومقص الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : ساعتان ابتداء من الساعة الواحدة والنصف زوالا .
- **جدول الأعمال**: الشروع في دراسة مشروع قانون المالية برسم سنة 2002

❖❖❖

السيد الرئيس مصطفى عكاشة:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين،

السيدان الوزيران،

حضراتي السادة المستشارين المحترمين،

يخصص المجلس كما في علمكم هذه الجلسة المسائية التي تنطلق على الساعة الثامنة والنصف للاستماع الى مختلف مداخلات الفرق في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون المالي، مع العلم أننا سنتوقف في هذه الجلسة على الساعة الثالثة والربع نظرا لكون السادة الوزراء سيلتحقون بالقصر الملكي لحضور الدروس الحسنية، قبل ذلك أعطي الكلمة للسيد المقرر لجنة المالية، والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية ليقدم ملخصا عن التقرير الذي أعده باسم اللجنة فليتفضل السيد المقرر.

المستشار السيد:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السدان الوزيران،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتقدم الى المجلس الموقر بتقرير لجنة المالية والتجهيزات والتخطيط والتنمية الجهوية حول مشروع قانون المالية رقم 44-0-1 للسنة المالية 2002، بعد مصادقة مجلس النواب عليه في البداية أتوجه بالشكر والتقدير لكل المساهمين في إنجاز دراسة هذا المشروع والبث فيه داخل الآجال القانونية وأخص بالذكر السيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة، والسيد رئيس اللجنة والسادة أعضاء مكتب اللجنة والسادة المستشارون أعضاء اللجنة وكل السادة المستشارين الذين ساهموا في أشغالها، السادة الأطر الذين واكبوا عملها ولا تفوتني المناسبة للتنويه بالجهود المبذولة لتطوير إمكانية دراسة مشاريع القوانين المالية اعتمادا على معطيات اقتصادية واجتماعية وقانونية ومؤسساتية مرقمة خاصة بعد أن تكرس ذلك من خلال القانون التنظيمي للمالية، لقد شرعت اللجنة في دراسة المشروع ابتداء من يوم الجمعة 23 نونبر 2001 وكرست لذلك حيزا زمنيا فاق 37 ساعة من العمل على امتداد 11جلسة، حرص السادة المستشارون على المساهمة فيها دون ككل هذا ولقد امتد هذا الحرص الى تقديم أجوبة تقنية مفصلة بالمعطيات لإغناء النقاش السياسي، وتأطير المواقف التدبيرية والدفاع عنها من جهة وتقدمها وطرح بدائل عنها من جهة أخرى.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

لقد شكل أفق الاستحقاقات الانتخابية المقبلة مدخلا لوضع أرضية للنقاش سعى المتدخلون من خلالها إلى تقديم حصيلة عمل الحكومة منذ تعيينها ولقد حرص السيد الوزيرإلى تقديم إيضاحات وأجوبة شفوية ومكتوبة همت جميع هذه التدخلات وكذا كل المحاور الذي تطرق لها مشروع القانون المالي والوثائق المرفقة به والتي كانت بدورها موضوعا للعديد من الاستفسارات والانتقادات، إن مساهمة السادة المستشارين المحترمين ميزها الحضور الفاعل والمكثف رغم الضغوط الزمنية والظرفية، الحوار الهادف المسؤول الحريص على تدقيق المعطيات انطلاقا من قاعدة ذهبية تضع مصالح المغرب العليا ورخاء وتقدمه كهدف نبيل للتنافس بين كل الفرقاء السياسيين والاجتماعيين،

ولن يجد المتتبع عناء في رصد ماحاولت أن أعبر عنه خاصة إذا ما وقف عند حجم وغنى التوثيق الذي صاحب المشروع مداخلة السادة المستشارين والسيد وزير الاقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة، مقترحات التعديلات المقدمة ودلالاتها من حيث الكلم والكيف، دلالات التعبير الرقمي لحاصلة التعديلات المقدمة حول المشروع 42 تعديلا أساسيا اتخذت الحكومة موقفا إيجابيا من بعض التعديلات واستعملت عبارة غير مقبول بالنسبة لتعديلات أخرى مشفوعة بمبررات للموقف، كما أوضح السيد الوزير أن الاستناد الى مقتضيات الفصل 51 من الدستور لعدم قبول بعض التعديلات ليس منبعه تقويم مضمون التعديل لذاته بل يفرضه واجب احترام المقتضيات الدستورية والقانونية والتذكير بها وكانت قرارات السحب التي طالت بعد التعديلات تتويجا للنقاشات المتميزة مكنت أحيانا من الوصول الى أوفاق التطوير التشريع المالي وتفعيل المقتضيات القانونية القائمة كم مثلث الصيغ التوفيقية التي توصلت إليها اللجنة ثمرة تعاون يروم تحقيق المصلحة العامة، ولا أنسى هنا الإشارة الى المطالبة المتجددة بتطوير مسطرة التصويت على مشروع القانون المالي وإعادة هيكلة تبويبه شكلا ومضمونا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

أجدد شكري وتقديري لكل المساهمين في إنجاز دراسة المشروع القانون المالي لسنة 2002 وأشكر لكم السادة الحضور حسن إصغائكم وختاما أذكر بأن اللجنة وافقت على مشروع المالية 1-0-44 للسنة المالية 2002 المعروض على أنظار السادة أعضاء المجلس المحترمين بعد تعديله بالنتيجة التالية الموافقون 14 المعارضون 12 الممتنعون 1 وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المقرر ننتقل الآن إلى المناقشة العامة ونعطي الكلمة لأول متدخل المستشار المحترم السيد المعطي بن قدور باسم فريق التجمع الوطني الأحرار، فليتفضل.

المستشار السيد المعطي بنقدور:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

اخواني المستشارين،

قبل أن نتناول المشروع المالي لسنة 2001-2002 يسعدني أن أغتنم هاته الفرصة لإثارة الإنتباه بأهمية هذه الغرفة من خلال ما أفرزتها من إيجابيات طبعت جل الميادين التشريعية منها والتوجيهية وهي بذلك قد أحبطت العديد من الرهانات والتحديات التي رفعت من قبل البعض مشككة في دورها وضرورة تواجدها حيث قيل بأنها رديف غير مرغوب فيه وتواجده ضمن الردف سوف يربك السير ويشد الخطى نحو الخلف ما نحن بحمد الله، نعيش السنة التشريعية الخامسة ولا يمكن إلا لمكابر تجاهل الإسهامات البناءة التي تزخر بها مسيرة هذه الغرفة، فقد أزرت شقيقتها الغرفة الأولى في توضيح الرؤى وتسطير التوجهات وإسداء النصح والمشورة للحكومة بل ساعدت في احيان كثيرة على تصحيح إعادة النظر في بعض القرارات التي اتخذت من طرف الغرفة الأولى وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على حصانة الرأي وبعد النظر للمبدع والموجه الأساسي الذي استحدثها جلالة الملك المغفور له طيب الله ثراه.

حيث رأى جلالته فيها رحبا سيستقطب أهم القوى الحية للبلاد من فعاليات اقتصادية وقوى عمالية ونخب من المجتمع المدني وهي القوى المعبرة بالفعل، عن نبض الجماهير وطموحات وأشجان المواطنين إلا أنه للأسف الشديد مازلنا نلاحظ تعامل الحكومة مع غرفتنا في بعض الحالات وكأنها كيان غير قانم لذا نتساءل عما يميز القانون المالي عن بقية القوانين لتحظى الغرفة الأولى بأسبقية تسلمه، في حين أن بقية القوانين تبعث في مسارين متوازيين لكلا الغرفتين وهذا السلوك من طرف الحكومة يوحي بأن قبة البرلمان ربما لا تضم إلا غرفة واحدة ولذا نثير انتباه الحكومة أن تتفادى دسترة الغرف فتكرار بعض السلوكات قد يوثق شرعيتها وبالرجوع الى مشروع القانون المالي فإن السيد الوزير قال عنه بأنه يرمي لترجمة حرص الحكومة على الوفاء بتعهداتها أمام مختلف مكونات نسيجنا الاقتصادي كالسعي لتقويم المؤسسات العمومية.

وتنشيط السوق المالي والرفع من معدل النمو بالإضافة الى مواجهة آفة الفقر والبطالة عبر شراكة مجتمعية متعددة الأطراف، تنخرط فيها الهيآت الاقتصادية والمقاولات والمؤسسات المجتمعية والدولة، وهذه أطراف لايسعنا إلا أن نباركها وندعمها إلا أننا نضع أيدينا على أفئدتنا خوف بقاء هذه الأهداف مجرد شعارات يعسر تنفيذها فبعد دراستنا لمشروع القانون المالي اتضح لنا أن هاجس التوازنات هو المسيطر على روحها وهيكلها، إذ أرجعت العجز لباب المصاريف نتيجة ارتفاع كتلة الأجور التي تمثل القسط الأوفر من مصاريف الدولة، وفي نظرنا فإن هذا العجز صوف لن يتقلص بل سيتفاقم وخاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار حجم البطالة المهول والذي على الحكومة السعي لتقليصه وهذا لايتأتى بعمل الحكومة بمفدرها بل لابد من مساهمة القطاع الخاص وتنشيط دور هذا الأخير يتطلب توفير عناصر أساسية كتيسير التمويل وتخفيض نسبة الفائدة ومراجعة البرامج التعليمية لتكوين قدرات بشرية تستجيب لمتطلبات سوق العمل، وبغير هذه الشروط لن نتمكن من حجم جماح البطالة ولا تنشيط النمو الاقتصادي وبالتالي لن نقدر على تقليص العجز في موازنتنا فستظل الأفواه الجائعة في تزايد وسوق الشغل في ركود وعبء الدولة في تفاقم.

ومن العناصر الأساسية الرامية لتنشيط الاستثمارات إزالة التوتر الذي يطبع علاقة العامل بالمشغل وتوضيح هذه العلاقة بصورة قانونية يلزم الجانبين وبالمناسبة نتساءل من يقف في رجه مدونة الشغل؟ ومن له المصلحة في ذلك؟ فغيابا الحوار المعقلن وطغيان الجانب المصلحي غيب الرؤى الآفاقية، وفرخ العديد من الشركات وتزعزع ثقة المستثمرين وهجرة الكثير من رؤوس لأموال الوطنية وعزوف الرأس المالي الخارجي عن المغامرة، فهذه العوامل جميعها ستنعكس بل انعكست سلبا على دخل المواطنين وقدراتهم الشرائية مما سيترتب عنه ركود النمو الاقتصادي، وتقليص القاعدة المغذية للموارد الجبائية وبالتالي تفاقم التوازن المالي والضريبي الذي تراهن عليه الحكومة وقانونها المالي.

وبالمناسبة كذلك نشير أن الحكومة ومنذ تعيينها كانت واعية بثقل النظام الضريبي الذي يرهق كاهل التاجر والمقاول والمواطن بصفة خاصة، وقد التزمت في التصريح الحكومي.

أولا: بالتفكير في نظام ضريبي جهوي.

ثانيا: العمل على تبسيط النظام الجبائي على استقراره على المدى البعيد والمتوسط وأخيرا مراجعة النظام الضريبي وإقرار عدالة ضريبية إلا أن اختلالات التوازنات المالية نتيجة التقلبات الاقتصادية الحادة وتنامي كتلة الأجور وارتفاع المدونية الداخلية من **34** في المائة الى **41**٪ من الناتج الداخلي الخام أرغم الحكومة على التخلي على البرنامج الإصلاحي في المجال الضريبي والاعتماد على مداخل الخوصصة رغم أنها مداخل مؤقتة فقد أخطأت هدفها، إذ تحولت الى مصادر لسد فجوات التسيير بدل موارد الاستثمار والتنمية حسب ماكان يؤمل منها.

سيدي الرئيس،

حضراتي السادة،

إن الصعوبات التي تواجهها المالية العمومية تحول دون الالتزام بما يطمح إليه المخطط الخماسي لأن الموارد المالية في ظل ضريبي ثقيل وتوقف شبه تام للاستثمارات المنتجة يحول دون استجابة هاته الموارد لطموحات المخطط إلا أننا نسجل بارتياح التوجه التي تبنته الحكومة سنة **2000-2001** الرامي لتصحيح أوضاع المؤسسات العمومية كالقرض الفلاحي، والقرض العقاري والسياحي واستصدار القانون المنظم للقروض الصغرى، إلا أننا نثير الإنتباه بأن نجاح هذا التوجه قد ساهمت فيه ظروف عريضة قد لا تكرر كتخفيض الدرهم لتشجيع الصادرات وتفويت **35**٪ من رأس مال اتصالات المغرب، ولا ننسى التنويه في التحكم النسبي في النفقات وترشيدها حيث دورا رئيسيا بمعية تحويلات عمالنا في المهجر في تحقيق الموازنات والتقليل من اختلالها، إلا أن هذه العوامل طبقا لصبغتها الظرفية لا يمكن الاعتداد بها في تعزيز طموحات المخطط الخماسي.

وتنفيذها فالمشاكل التعليمية والصحية، وتجهيز العالم القروي وإنعاشه ودعم الإنتاج الزراعي يحتاج لموارد ضخمة ولحركة استثمارية واسعة يعجز القطاع الحكومي بمفرده رصدها وتوفيرها، إذ المعمول على القطاع الخاص وهو نفسه لا يتأتى له ذلك فيما إذا لم تقم الحكومة بالوفاء بالتزاماتها إزاءه كتصفية مستحقات الشركات والمؤسسات العمومية وتقديم التشجيعات الجبائية وتبسيط

مساطر الاستثمار، واعتماد نظام الحوار أو الشباك الواحد وكذا تقديم برامج تنموية تستهدف المدينة والقرية بل تهدف لتكامل منسجم بينهما كي لا يتم ازهار إحداهما على حساب الأخرى ولتحقيق ذلك يجب أولا:

إعطاء الأولوية للعالم القروي بتأهيله وتقريبه من المستوى الذي تحظى به المدينة.

ومن الخطوات التأهيلية الواجب اتباعها: إنعاش أهم نشاط اقتصادي يتميز به هذا العالم ألا وهو الفلاحة ويجب اعتمادها لا كمجرد نشاط قروي تقليدي يستهدف إنتاج ما يسد رمق الفلاح البسيط بل كاستثمار اقتصادي واجتماعي يستهدف وفرة الإنتاج وجودته وانخفاض سعر تكلفته ليتسنى له تقوية حظوظه التنافسية أمام هجمة العولمة الشرسة ونحن على مستوى التجمع الوطني للأحرار نرى بأن بلوغ هذه الأهداف في المجال الفلاحي لا يتأتى إلا باتخاذ عدة إجراءات على مستوى الحكومة وبتنسيق تام بين وزارات الفلاحة والمالية وإعداد التراب الوطني، ومن ضمن هذه الإجراءات فرض اعتمادات للاستصلاح الأراضي وضم المساحات الصغرى والحد من تفتت البقع الزراعية وذلك لتسهيل تعميم المكننة في الإنتاج الفلاحي.

ثانيا: تقنين سياسة التعمير للحد من التهام الأراضي الخصبة وتحويلها لمشارع عمرانية.

ثالثا: توسيع المساحات المروية وتشجيع المزارعين على تحويل الأراضي البورية إلى سقوية عن طريق دعم وسائل البحث لاستغلال المياه الجوفية وطرق الري الهادفة لاقتصاد المياه، وذلك لمواجهة آفات الجفاف التي تتفاقم سنة عن أخرى.

رابعا: مراقبة عوامل الإنتاج كالأسمدة والمبيدات والدعم المتعدد للاستعمال منها، بعد ذلك توفير وسائل التمويل وتغطية حاجيات المقترضين بدعم الأبناء في تمويل وتأمين الإنتاج وذلك بنسبة فائدة تفضيلية بعدها تشجيع البحث العلمي في المجال الزراعي لتحسين سلالات الماشية واستنباط أصناف زراعة منتجة وملائمة مع جل الجهات الفلاحية المغربية، وذلك لتحسين دخل المزارعين والرفع من قوتهم الشرائية وتشجيع الشغل بالعالم القروي، كذلك دعم الجمعيات المهنية والغرف الفلاحية في المجال الفلاحي لتسهيل عملية إخلال تنظيمات المجتمع المدني مكان الدولة وبالتالي تسهيل التعاطي مع التوجهات الاقتصادية العالمية التي تعتمد اقتصاديات السوق وتحرير التداول وفيما إذا اعتمدنا ما سبق الإشارة إليه، فليس معنى ذلك أننا نحن على العالم القروي بل سنرد له بعضها من الاعتيارات التي فقده لأجيال عدة من قبل الحكومات السابقة، ويكفي أنه ظل مغيبا عن كل تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وقد آن الأوان أن نتعامل معه بمزيد من الشفافية والوضوح وأن نقر بأن الخروج بهذا العالم من غياهب النسيان الى رحابة النور والعطاء لا يتأتى إلا بسن استراتيجية تنموية تستهدف الإنسان القروي كقوى خلاقة والأرض كمعين للغذاء وفضاء للارتباط والاستقرار وأن نكف عن ممارسة الحلول الارتجالية التي تمليها الظرفية العابرة والنكبات الطارئة.

حضراتي السادة،

إن التجمع الوطني للأحرار يولي أهمية كبرى لقطاع الصناعة التقليدية ومن هذا الباب ندعو الحكومة الى حمايته وتطويره لقدرته على استيعاب عدد ضخم من اليد العاملة ومساهمته في جلب العملة الصعبة مما يستدعي الوقوف بجانب الصناع التقليديين من أجل تحقيق نوع من التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى في ظل إكراهات العولمة وسلبياتها المتعددة، وكذا تحديات اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر التي التزمت بها الحكومة وفي هذا الصدد ندعو الى التفكير في تمتيع القطاع بإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لإعطائه فرصة التأهيل.

حضراتي السادة،

إن التجمع الوطني للأحرار كان ومايزال يعتبر السياحة قاطرة الاقتصاد الوطني، وكما دائما ننادي بمنهجية جديدة لتسيير القطاع ولإزالة عوائق تقدمه، ويسعدنا أن نفتخر ونعتز بخطاب صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله يوم 10 يونيو 2001 بمراكش الذي حدد الأهداف لهذا القطاع بإعطاء الأولوية الكبرى للسياحة التي تعتبر من بين القطاعات الاقتصادية الهامة وتحديد هدف استراتيجية عشرة ملايين سائح في حدود 2010 وتشييد طاقة إيوائية إضافية

تقدر بثمانين ألف غرفة، واعتماد المنظور الجهوي وإشراك الفاعلين والمنتخبين والمنظمات المهنية والسلطات المحلية والفعاليات الجهوية في تنمية السياحة والتشديد على دور الجماعات المحلية بتشجيع الأنشطة السياحية بسهرها على النظافة وحماية البيئة وجمال الفضاء السياحي وتنظيم أنشطة ترفيهية وكذلك تشجيع الاستثمار وإصلاح المكتب الوطني المغربي للسياحة ودعمه بموارد بشرية ومادية وجعله يعمل بشراكة مع الجمعيات المهنية وتشجيع المجموعات الجهوية ذات المنفعة السياحية لتلعب دورا متميزا ودعمها ماديا وبشريا وتشجيع السياحة الداخلية وإخراج مشروع إحداث غرف السياحة الى الوجود حتى تقوم بدورها في تنمية السياحة جهويا ووطنيا، ضرورة زيادة ميزانية وزارة السياحة طبقا لما سبق محلية في المنطط الخماسي 2001-2004 وهكذا سنناضل لتحقيق الأهداف التي رسمها صاحب الجلالة لهذا القطاع الحيوي والذي في نظرنا يتطلب جهدا كبيرا وحضورا مباشرا وتفرغا للمسؤولين عليه حتى يتمكنوا من التجاوب بسرعة مع المستجدات.

حضراتي السادة،

إن قطاع الصيد البحري يعتبر من القطاعات الأكثر إنتاجية ببلادنا إذ يمثل 55٪ من الصادرات الغذائية و17٪ من مجموع الصادرات الوطنية وقد ازدادت إنتاجية هذا القطاع بعد انصراف الأسطول الإسباني عن مياهنا الإقليمية إذ ارتفع حجم العملة الصعبة الذي يردها بنسبة 54٪ حيث مر من 6.6 مليار سنة 1999 الى 10.2 مليار درهم سنة 2000 المصدر، مكتب الصرف.

ناهيك عن أن قطاع الصيد يوفر الشغل ب 400 ألف عامل ويساهم في خلق فرص أخرى للشغل خصوصا خلال السنة الفارطة ومن جهة أخرى يعتبر هذا القطاع من القطاعات الأقل مديونية تجاه صندوق الضمان المركزي وبالرغم من كل هذه الاجتهادات المحدودة فإن قطاع الصيد البحري يعاني من العديد المشاكل أهمها:

تقادم أسطوله الساحلي والتقليدي وعدم مطابقة الوضعية الاجتماعية للبحارة عامة للمعايير الضرورية التي تضمن لهم الحقوق الاجتماعية المرتبطة بعملهم وهذا يستدعي لا محالة تدخل الدولة للإشراف على هذا القطاع ومن المشاكل الأخرى كذلك التي يواجهها مهنيو القطاع الصيد البحري عدم توفرهم على المعلومات والمعطيات العلمية التي تمكنهم من التعامل مع الموارد السمكية بشكل عقلاني واقتصادي، فمن المفروض أن يكون البحث العلمي رهن إشارة هذا القطاع حتى يتحقق التكامل بين الواقع وبيم كيفية الإستغلال، إذ على ضوء هذا البحث سيمكن التحكم بصورة دقيقة في حجم الأسطول العامل وبالتالي التحكم في عدد الرخص الممنوحة سنويا للراغبين في الاستثمار في هذا المرفق الحيوي الهام.

أما فيما يخص شبكة توزيع منتوج هذا القطاع فمن المفروض أن تقوم الدولة بتنظيمها والإشراف عليها، حتى يتم تزويد السوق الوطنية بمنتوج يخضع لمعايير الجودة وبسعر يناسب القدرة الشرائية للمواطن المغربي.

حضراتي السادة،

إن التجمع الوطني للأحرار يعتبر أن التنمية لا يمكن إلا أن تكون شمولية متوازية ومستديمة وذلك في إطار يكفل المحافظة على الطبيعة البيئية وإعداد التراب الوطني وعقلنة التخطيط الحري من أجل تمكين المواطنين من سكن لائق يضمن لهم إطار عيش لائق وملائم كما يضع نصب عينيه بأن كل سياسة لإعداد التراب الوطني أما التعمير فيجب أن يهدف إلى تمكين مدننا وقرانا من القيام بوظائفها الأساسية في إطار توازن داخلي محلي جهوي وطني وإن في خطاب صاحب الجلالة نصره الله في غشت المنصرم العبرة لنا في ذلك حيث حثنا على أهمية قطاع التعمير والإسكان وشدد اللهجة لمحاربة البناء العشوائي الذي لا يحترم حقوق وحرمة الإنسان ومن هنا نطالب بإعداد إطار تشريعي وتنظيمي إعداد مشروع برنامج وطني لمحاربة السكن غير اللائق والعشوائي كما يجب تعزيز وتنظيم هياكل القطاع ككل بشكل يطمئن تتبع كل التطورات التي تعرفها العلاقة بين توزيع السكان وتوزيع الأنشطة الاقتصادية وهذا بالطبع يستدعي تمكين البادية من نفس فرص التنمية المتوفرة للمدن وتمكينها من التجهيزات الأساسية الضرورية ومن الوسائل الكفيلة بتنمية قدراتها الانتاجية للتعبير عن إختيارات أكثر إنسانية وأن تلعب دورها في خلق فرص للشغل وأن تكون مؤهلة لاستعاب المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تتفاعل بداخلها نتيجة انعدام التجهيزات الأساسية واختيارنا لهذا فإننا ندعوا أولا مراجعة القوانين المتعلقة بالناء والإسكان.

ثانيا: تشجيع وتنمية دور الجماعات المحلية في تبني برامج لسكنية.

ثالثا: إعادة النظر في مفهوم السكن الاقتصادي والتقليص من نسبة السقف المحدد للمقاولات للاستفادة من التشجيعات لأن التحفيزات التي قدمها القانون المالي 99-2000 ظلت كالسهل الممتنع لم تتمكن المقاولات المغربية الاستفادة منه والوصول الى السقف المحدود كما ندع الدولة للتدخل لدى مؤسسات التجهيز الخاصة بالبناء«لراك» والتشارك مثلا لأداء مستحقات المقاولات العامة في ميدان البناء وخصوصا منها العاملة في ميدان السكن الاجتماعي الذي يعرف أزمة حادة والذي يستدعي تدخل الدولة والجماعات المحلية ومساهمة كل من صندوق التضامن للسكن وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حضرات السادة،

نعتقد في التجمع الوطني للأحرار أننا عبرنا بوضوح عن إرادتنا الراسخة في المساهمة بكيفية إيجابية وفعالة وبدعم مرفوق بالنصيحة المقرونة بالإنتقاد البناء واضعين المصلحة الوطنية العليا وحساسية الظرفية فوق كل اعتبار ومقدرين الصعوبات والاكراهات التي تواجه الحكومة ومسجلين لها المجهودات التي بذلتها في العديد من القطاعات ونحن معها في موقع المسؤولية الحكومية ونتقاسم معها الغيرة والحماس وتصويتنا بالإيجاب لاجدال فيه وفاءا لإلتزاماتنا المشتركة وتمسكنا بفظيلة النقد الذاتي وفقنا الله جميعا لما فيه خير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

قبل أن أعطي الكلمة للمتدخل الموالي أخبر السادة المستشارين أعضاء لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية على أن الاجتماع الذي كان مقررا في هذا المساء قد أجل الى يوم غد على الساعة العاشرة صباحا نظرا لتزامنه مع عقد الجلسة لمتابعة المناقشة العامة، أعطي الكلمة للمستشار المحترم، رئيس الفريق الأخر عبد الرحمان لبدك فليتفضل «وقع الاتفاق السيد عبد الرحمان الاتفاق ثلاثي»، الكلمة للأخ عبد الحق التازي فليتفضل.

المستشار السيد عبد الحق التازي:

بسم الله الرحمان الرحيم

وصلى الله على سيدنا وآله وصحبه،

السيد الرئيس،

قبل أن أتدخل أريد أن أعطي فكرة على هيكلة الخطاب لأسهل عليكم المتابعة، في جل الفصول الفصل الأول، قراءة مضامن الميزانية 2002، المظاهر الإيجابية ثم المظاهر السلبية، وفي الفصل الثاني ملامح الحصيلة، انعاش الاستثمار انعاش القطاعات الواعدة دون التفريط في الفلاحة الصيد البحري الاعتناء بالعنصر البشري التغطية الصحية الاصلاحات الكبرى ولانتقال الذيمقراطي وأخيرا الخاتمة.

إذن اتشرف بتقديم تدخل الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة المشروع المالي لسنة 2002 وهو كما يعلم الجميع آخر مشروع من نوعه في الولاية التشريعية النيابية حيث ستشهد بلادنا انتخابات عامة في شتنبر القادم، يتطلع كل الديمقراطيين أن تكون موعدا للقطيعة النهائية مع ممارسات تنتمي الى عهد سناد خلاله التحكم في إرادة الناخبين بشتى وسائل التدخل والتزيور تسبب في ضياع الزمن وهدر الإمكانيات كما عطل طويلا بناء المجتمع العادل المتقدم والمتضامن الذي تعتبر الديمقراطية قاعدته الأساسية.

سيدي الرئيس،

إن دراسة لآخر مشروع قانون مالي قبل انتخابات شتنبر 2002 فرصة مواتية لتلمس حصيلة العمل الحكومي من خلال التوجهات التي ترسمها الميزانية لقد تأسست التزامات البرنامج الحكومي كما جاء في تصريحها أمام البرلمان على مقاربة جديدة للتدبير مركزة على مواجهة تحديات ذات بعد تاريخي وفي ظرفية تتسم بتطلعات اجتماعية متعددة وملحة تراكمت بفعل سنين من التردد والتراجع وسوء التدبير في مجالات حيوية كالعدل والإدارة والسكن والصحة والتعليم أمام ضعف نسب النمو وانكماش تنافسية النسيج الاقتصادي واختلال التوازنات المالية والاجتماعية إن تصريح الحكومة يضمنه استحصار الصعوبات والاكراهات التي تنطوي عليها الأوضاع في بلادنا .وماتتطلبه من جهد جماعي وتازر وجرءة ونكران الذات لإنجاز البرنامج المسطر.

لقد نال هذا البرنامج بشكل كبير مصادقة البرلمان لأن التزاماته تتجاوب مع تطلعات المغاربة بما تنطوي عليه من حماس واردة لتغيير ووقعية في تحديد الأولويات والوسائل غير أن حجم الإنتظارات والطموحات كان أكبر جدا من وثيرة التقدم في الإنجاز حيث تأخر ظهور مؤشرات الإصلاح حتى تلك التي لم تكن تتطلب سوى الإرادة السياسية ولا تتوقف على صرف أي اعتمادات مالية إذا لم تكن هي نفسها توفر لدولة إمكانيات وتشعر المواطنين حقا بملامح التغيير الذي يتوقون إليه وتبعث لديهم أملا جديدا يرسخ الثقة في النفوس يفوت الفرصة على دعاة اليأس وخصوم التغيير لقد وجد هذا التأخير مبرراته في خطاب أصبح يغلب عليه الحديث عن الإرث الثقيل وجيوب المقاومة وضرورة التحلي بالصبر لأن الإصلاح يحتاج الى وقت يفوق الهامش الزمني الذي توفر للحكومة على مدى ما يناهز السنة والنصف حيث ارتفعت أصوات تدعوها الى رفع وثيرة الأداء وتؤاخذها على الكثير من مظاهر التردد وللنقص في التواصل وقد حرصنا من موقعنا كمكون أساسي من مكونات الأغلبية على مساندة الحكومة، بأسلوبنا المتميز، أسلوب مشاركة نقدية بناءة تدعم العمل الحكومي بالتنبيه الى التزامات تصريح الوزير الأول والبرنامج المعلن والى مواطن التأخير والضعف فالمشاركة لا تعني عندنا أبدا الصمت عن السلبيات أو غض الطرف عن خلل في الأداء بل كذلك وبالأسبقية إبراز الايجابيات الكثيرة في العمل الحكومي.

سيدي الرئيس،

إن القراءة الموضوعية لمضامن المشروع المعروض علينا تبرز نقاط القوة في إيجابيته ومظاهر الضعف في سلبيته لكنها في المجمل تؤكد تجاوبا مع التزامات الحكومية واستجابته لمتطلبات المرحلة التي تعرفها بلادنا وتعامله بانتباه للظرفية العالمية المتسلمة للتداعيات حوادث 11 شتنبر 2001 في أمريكا، إن المشروع المعروض علينا يسعى الى الإستمرار في إبراز معالم الإصلاح الكبرى التي يتعين على بلادنا النجاح في تحقيقها من أجل تأهيل النسيج الاقتصادي والاجتماعي وترسيخ الاختيار الديمقراطي ولابد في مستهل قراءة الميزانية أن نشيد بالمجهود الذي تبذله وزارة الاقتصاد والمالية لارفاق مشروع القانون والمالية بعديد من الدراسات والتقارير فهذه الوثائق الأساسية لا تعدم معطيات تكميلية للقانون المالي فحسب بل هي تضعه في الإطار العام الذي يهدف الى الارتقاء بالميزانية من مجرد أرقام تتضمن المداخيل والنفقات الى ميزانية اقتصادية تضع الإطار المرجعي وترسم الأهداف وتحدد الآليات الكفيلة، بتحقيق إلتزامات البرنامج الحكومي على مختلف مستوياته من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي عن طريق توزيع أكثر عدالة لعائدات النمو وتعميق الإصلاحات الهيكلية ونود أن نؤكد بأن أهمية التقارير الموضوعية رهن إشارتنا إذ تبرهن الكفاءات المشهود بها لأطر المالية والاقتصاد تجعلنا ندعومن جديد إلى المزيد من التنسيق عند تحضير الميزانية بين مختلف الوزارات المعنية بالتكوين وإشراك كل أطراف الإنتاج مما يفتح المجال للحوار حول التوجهات الأساسية يسبق عرض الميزانية على البرلمان وتمكنه بالتالي من دراستها ومناقشتها بكيفية أكثر عقلانية وتطور لقد أكدت مذكرة تقديم المشروع المالي أن ميزانية 2002 تمت صياغتها في إطار المحاور الاقتصادية الاجتماعية تندرج ضمن التوجهات الكبرى للمخطط الخماسي 2000-2004 غير أن مسؤولين حكوميين ومهتمين بالشأن الاقتصادي والمالي يسجلون أن منهاجية إعداد الميزانية العامة للدولة لم تتغير مما لا يساعد على دعم العلاقة بين المخطط والميزانية السنوية وأن تبويب الميزانية لا يتوافق في بعض الأحيان مع المشاريع والبرامج المحددة في المخطط الأمر الذي يقتضي حسب وزير التخطيط والتوقعات الاقتصادية، مراجعة تصانيف الميزانية بطريقة هادفة ومضبوطة.

سيدي الرئيس،

إذا كانت الميزانية السنوية أداة لتحقيق المنجزات الكفيلة بالإقتراب من توجهات المخطط فمن الإيجابيات التي يمكن تسجيلها في باب المداخل استقرار الموارد الناتجة عن المداخل الجمركية والضريبة على القيمة المضافة والرسوم على الإستيراد وتقليص الضغط الضريبي بنسبة 1٪ مقارنة مع سنة 2001 وفي باب النفقات تقتضي الموضوعية الوقوف على عدة ملامح إيجابية نذكر منها.

أولا: مواصلة مجهود تصفية المديونية الخارجية حيث يتوقع أن ينخفظ حجم هذه المديونية في نهاية السنة الجارية الى حوالي 15 مليار دولار أو ما يعادل 44٪ من الناتج الداخلي الخام ولابد من الإشادة بسياسة تحويل الديون الى استثمارات خاصة ومدى استفادة الخزينة منها

إضافة الى استقطاب استثمار أجنبي مهم وفتح مناصب للشغل كما أن تحويل جزء من الديون الى استثمار عمومي من شأنه دعم المجهود للإستثمار للدولة الى جانب تحفيظ خدمة الدين تحققه عملية المادة تحويل الديون المكلفة، إن تسديد الديون يتم بدون شك على حساب كثير من الخدمات الاجتماعية في المدى المباشر ولكنه في الأخير سيخفف عبئا ثقيلا على الاقتصاد المغربي ظل يعطله عشرات السنين ويقيده في دوامة إعادة الجدولة وسياسة التقويم الهيكلي وانعاكاسات الاجتماعية الوخيمة.

ثانيا: مواصلة تمويل بعض الإصلاحات الهيكلية وفي مقدمتها تنفيذ المقتضيات ميثاق التربية والتكوين لاصلاح الهياكل والمناهج في مختلف أسلاك وأنواع التعليم وقد تأكد رسميا أن إنجاز البرامج الحكومية الأساسية كتعميم التعليم وإصلاحه يتطلب رصد موارد هامة يصعب علي ميزانية الدولة وحدها توفيرها مما يستدعي اشراك كافة المدخلين الاقتصاديين والاجتماعيين، في إنجاز هذا الإصلاح وقد نبهنا في هذا السياق بوضعية التعليم الخاص داعين الى اعفائه موقتا من كل الرسم والضرائب الى حين البث في الوضعية الجبائية للقطاع بوضع مقتضيات تشريعية خاصة به تأخذ بعين الإعتبار خصوصيات وتوجهات الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي حدد تدخله في 20٪ وتكون محل حوار في لجنة تتمثل فيها كل القطاعات المعنية للتعجيل بتسوية اشكالية تطرح كل سنة.

ثالثا: مواصلة برامج وطنية بوثيرة متسارعة، وأهمها برنامج النهوض بالعالم القروي حيث ترتفع باضطراد نسبة الربط بشبكة الماء الشروب وبالكهرباء وتتواصل بوثيرة مهمة مجهودات مد المسالك والطرق لفك العزلة عن البوادي وتجدر في هذا السياق التنويه بالبرنامج الوطني لمكافحة آثار الجفاف الذي مكن من إحداث فرص للعمل، وإغاثة الماشية وتوفر المياه ونحن ندعو الحكومة للاستمرار في هذا المجهود بمواصلة إنجاز السدود وتدابير النهوض بالقرية المغربية وتوفير سبل العيش الكريم ووسائل استقرار السكان ومشاركتهم في النهوض مناطقهم.

رابعا: الدور المتنامي الذي يقوم به صندوق الحسن الثاني في دعم الاستثمار والتنمية وقد تقرر تحويله الى مؤسسة عمومية لضمان تدبير أكثر دينامية يتوجه نحو دعم السكن الاجتماعي والتجهيزات الكبرى كما هو الشأن بالنسبة للطرق السيارة والنهوض بالأنشطة الاجتماعية وانعاش الشغل إضافة الى المساهمة في القطاع الفلاحي وتطوير المناطق الصناعية والسياحية وقطاع التكنولوجيات الجديدة للإعلام والتواصل وقد سجلنا بكل ابجابية أن الموارد الاستثنائية المتوفرة في الصندوق من شأنها أن تلعب دورا محفزا للنسيج الاقتصادي والاجتماعي وأن تحقق نقلة نوعية في إنجاز البرامج الاستثمارية للوزارات.

خامسا: سياسة التعاقد واشراكة لتحفيز للاستثمار والنهوض بالاجتماع والتي تبرز مظاهرها الاقتصادية بالنظر لأهميتها القصوى والحيوية في دعم قطاعات السياحة والنسيج ومحاربة السكن غير اللائق التي ستتدعم من خلال هذه الميزانية بتخصيص رسم على الاسمنت كضريبة تضامنية بقع بدير محاصلها من خلال صندوق اجتماعي للسكن يعمل على القضاء على الوضعية السكنية غير اللائقة التي تعيش فيها شرائح واسعة من مواطنينا وقد دعونا في هذا الصدد الى إعفاء الرسم الجديد من الشربة على القيمة المضافة تلافيا للنتائج العكسية التي قد تؤثر سلبا على كلفة البناء الاجتماعي بصفة خاصة.

سادسا: رفع الحيف على المتقاعدين بتسوية وضعية المحالين على المعاش قبل سنة 2090و2097 والتحفيز على التقاعد المبكر من أجل فتح آفاق الوظيفة للأطر الشابة.

سابعا: إبراز البعد الجهوي للميزانية السيد الرئيس، لقد لمسنا في تقديم مشروع قانون المالية أمام مجلس المستشارين انتباه له دلالته يجدر بنا أن نستحضره في هذه المناقشة فالحرص على إبراز البعد الجهوي للميزانية يبلور التوجه نحو تركيز اللامركزية وعدم التمركز واستثمار معطيات الحوار الوطني حول إعداد التراب من أجل تقوية أقطاب التنمية ونحن إذننوه

بمستوى وكمية الاستثمارات العمومية ومساهمة مؤسسة الحسن الثاني للتنمية والجماعات المحلية الى جانب الخواص في بلورة هذا المجهود نلح علي ضرورة إعطاء مجالس الجهات استقلالها اللازم عن سلطة الوصاية، وتمكينها من وسائل تحقيق التسيير الذاتي والاقتصادي والاجتماعي والإداري لتنفيذ برامجها التنموية وهو أمر لا يستقيم إلا في ظل نزاهة الإنتخابات ومراجعة نسبة ما تخصصه الميزانية لها من مدخول الضريبتين علي الشركات وعلى الدخل، أما سلبيات المشروع فالأولى هي هشاشة المالية العمومية فرغم مجهود ضغط العجز فقط ارتفع العجز الهيكلي للميزانية من 2.5٪ من الناتج الداخلي الاجمالي سنة 97 و98إلي 4.8٪ سنة 2001 وذلك راجع لضعف مرونة الموارد الجبائية والضيق النسبي للوعاء الضريبي إن تقليص إمكانية الإنفاق نتيجة لتراجع الموارد يدفع الحكومة الى تقديم مشروع مالي هاجسه الأساسي الحفاظ على التوازنات المالية وهو ما يؤدي الى استمرار حدة الأزمات الاجتماعية من بطالة وفقر وتباطئ النمو الاقتصادي وتراجع الولوج الى الخدمات الاجتماعية أمام الفئات الضعيفة التي تجعل منها الحكومة إحدى أولويات برامجها.

ثانيا: استمرار سلبية ادخار الميزانية دون احتساب مداخل الخوصصة حيث لا تكفي الموارد للتغطية النفاقات العادية وهو ما يطرح من جديد اشكالية التمويل وارتفاع نفقة التسيير وتزايد نفقات المعدات حيث إن وضعية المالية العمومية لسنة 2000 اتسمت بارتفاع هام للنفقات وتراجع كبير للمداخيل مما أدى الى تفاقم عجز الميزانية.

ثالثا: إن تزايد الإعتمادات الرامية الى تقليص عجز المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها لن يؤدي بالضرورة الى تصحيح أوضاعها حيث تأكد أن إصلاح وضعية المؤسسات العمومية يكمن أولا في القضاء على أسباب ماوصلت إليه نتيجة لسوء التدبير والفساد الذي تبث في كثير منها والتي التزمت الحكومة باحالة ملفاته الى القضاء، كما هو الشأن بالنسبة للقرض العقاري والسياحي والقرض الفلاحي أن منطق الإنقاذ والتأهيل ولسياسة الدعم وإعادة الرسملة أراء عدد من المؤسسات العمومية ينبغي أن يوازيه الحزم والصرامة التي عبرتم عنه للحفاظ على المال العام وتوجيه هذه المؤسسات لتقوم بالدور التنموية المنوط بها في إطار التيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنهجها الحكومة.

رابعا: تطور المديونية الداخلية تسجل أن الحكومة تقوم بتمويل الميزانية بتعبئة مبالغ مهمة من خلال الاقتراض الداخلي 20 مليار درهم بالنسبة 50٪ من الناتج الداخلي الاجمالي في الوقت الذي حدد المخطط النسبة القسوى في 44٪ من المعلوم أن هذا التمويل مكلف وهو في أغلبه له طابع قصير المدى ومن انعكاساته السلبية تقلص الموارد المالية المتوفرة لتمويل المقاولات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا ندرك أن مظاهر السلب في مشروع الميزانيات التي وقفنا على بعض منها لا تنقص من أهمية المجهود المبذول في مدى زمن محدد للتغلب على إكراهات شتى تعامل معها العمل الحكومي في إطار برنامج شمولي مطبوع بالإرادة وملتزم باستراتيجية تهدف الى ماسماه وزير الاقتصاد والمالية في عرضه التقديمي أمام مجلسنا تمنيع الاقتصاد الوطني والمالية العمومية، لمواجهة صدمات عالم اليوم ودعم مقومات التنمية المستدمية وتكريس ثقافة التضامن ونحن ندرك أيضا أن هذه الحكومة جاءت لتدبر مرحلة انتقالية حاسمة وصعبة حاسمة لأنه المطلوب منها وضع أسس التغيير الكفيلة بانجاح الانتقال الديمقراطي وصعبا لما يكتنفها من تحديات الظرفية الاقتصادية الداخلية والخارجية وما يواجهها من إكراهات تكمن أساسا في الحجم المتراكم من الاحتياطات الاجتماعية ولذلك فمن الواجب الاقرار بأن محدودية الإمكانيات لا يمكن أن تتيح في المدى القصير إنجازات في مستوى التطلعات الكبرى لمختلف فئات شعبنا ولاكننا في المقابل لانجد عذرا للحكومة إن لم يكون عملها كما وكيفا حصيلة غنية لبناء المستقبل.

ملامح الحصيلة المطلوبة، الحصيلة

أولا: إنعاش الاستثمار لقد أكد فريقنا دائما بأن رفع مستوى الاستثمار هو العضض الأساسي للتنمية وذلك مافتئنا ندعو الى تشجيعه في مختلف القطاعات ونحن إذ نسجل بإيجابية حرص الحكومة على دعم الاستثمار الخاص باعتباره دافعا مهما للتنمية والنهوض بالتشغيل نلح على توفير الشروط الملائمة لتكون مساهمة القطاع الخاص في المجهود الاستثماري الاجمالي مقاربة لتوقعات المخطط الخماسي الذي يطمع الى رفع معدل الاستثمار من 24.2٪ لسنة 99إلى 28٪ من الناتج الداخل الخام لسنة 2004 وهذا يستدعي مزيدا من الجهة لتدعيم المقاولات المغربية وخاصة الصغرى والمتوسط منها علي الخصوص التي تحتل أكبر موقع في النسيج الاقتصادي فهي تحتاج الى المناخ الملائم للتطور بواسطة ما ينبغ إدخاله من إصلاحات ضرورية على الإدارة ومحاربة البيروقراطية ومحاربة الرشوة وملائمة التشريعات للأهداف المرسومة والأدوار المعمول علي المقاولات المغربية القيام بها ونحن ننتظر أن تكون مناقشة المشروع الميثاق الخاص بالمقاولات المغربية القيام بها ونحن ننتظر أن تكون مناقشة المشروع الميثاق الخاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة الذي أحالته الحكومة على مجلسنا أخيرا مناسبة للمزيد من تدقيق المعطيات وإبداء الرأي وتقديم المقترحات، ومن الشروط الأساسية لإنعاش الإستثمار الوطني والأجنبي وضوح العلاقات بين أطراف الإنتاج وخصوصا لقواعد منصفة لرأس المال وللعمل تحدد الحقوق والواجبات وترسم شراكة حقيقية في تحقيق الخيرات ومن المؤسف أن نسجل التعثر الحاصل في صدور مدونات الشغل ونعتقد أن المصلحة العليا للبلاد تقتضي رفع كل العوائق والأسباب التي تعطل هذا المشروع الحيوي لتطور اقتصادنا الوطني.

إن إنعاش الاستثمار يتطلب بالإضافة إلى إصلاح المنظومة التشريعية تسهيل مأمورية المستثمرين وتبسيط المساطر وقد التزمت الحكومة بتجسيد الشباك الواحد على المستويين الجهوي والإقليمي ونحن إذ نتساءل عن مصير هذا الإلتزام، نتطلع أن تكون المبادرة الملكية بتعيين الولاة الجدد على رئيس مراكز الجهوية للإستثمار مظهرا آخرا للمفهوم الجديد للسلطة التي تسهم في إنعاش الاقتصاد وفي تحسن أداء الإدارة والتخلي النهائي عن المفهوم الأمني الضيق الذي لا تجني منه البلاد سوى العنف وتقليص الحريات وهناك مسألة اخرى نود أن نؤكد عليها من جديد في باب تشجيع الإستثمار وهي متعلقة بحل المشكلة العقارية فقد دعونا مرارا للعمل كما هو الشأن في العديد من البلدان على تأسيس الوكالة العقارية يعهد إليها بتجميع أراضي الدولة وتهيئها وتوزيعها بأثمان رمزية على المنشطين الاقتصاديين وفق مسطرة شفافة تنفيذا لواحد من التدابير المهمة المعلنة في البرنامج القصير المدى لعمل الحكومة.

سيدي الرئيس،

لقد سجلنا بإجابية الإختيارات الإستراتيجيات التي تؤطر الإهتمام بتطوير القطاع السياحي وتطويق مظاهر الحصار في ضرفية ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وظمان التوافد السياحي على بلادنا التي تطمع أن تكون قطبا سياحيا وتراهن الحكومة على ذلك بدعم القطاع والعمل المشترك مع مختلف المتدخلين فيه في إطار برنامج تعاقدي متكامل وهو نفس الإنشغال الذي قاد الى برنامج تعاقدي مماثل على مستوى الصناعة التصديرية في مجال النسيج والألبسة وإلى تكوين العمال الوطنية في إتفاق المجهود اللازم على مستوى دوائر التصدير لكسب رهانات التنافسية عبر تأهيل المقاولة المغربية وتقوية على الأسواق الجديدة وفي هذا السياق جاء حديثكم عن التوجه الذي تعتمده الحكومة إزاء وضعية الخطوط الملكية المغربية ونحن نشيد بتعاقد الدولة مع هذه المؤسسة بعهد التعجيل بإنقاذها نظرا للدور التجاري والاقتصادي التي من شأنها أن تقوم به وحتى تظل بمنئ عن المخاطر التي كانت تهددها.

السيد الرئيس،

يتأكد التوجه نحو انعاش قطاعات واعدة كالسياحة والتجارة الخارجية والصيد البحري والصناعات التحويلية والتقليدية والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال وتقوية البنيات الاستقلالية للصناعة وللتعويض النسبي في مواجهة الظهرة الهيكلية التي يمثلها الجفاف في بلادنا وتتقلص معها مكانة القطاع الفلاحي حيث الإنتاج الداخلي الخام خارج القطاع الفلاحي تطور بنحو 4٪ من شتنبر 2000 إلى شتنبر 2001 إن هذا التوجه نحو التحرر النسبي في الإتفاق العضوي بالنسبة للقطاع الفلاحي إذا كانت من المؤشرات الإيجابية فإنه لا يجب أن يكون مبررا لصرف النظر عن

تطوير ودعم الاستثمارات الفلاحية لتحقيق الأمن الغذائي لبلادنا ونحن تعتبر تخصيص 13٪ من ميزانية الإستثمار لتجهيز القطاع الفلاحي نسبة متواضعة بالنظر إلى حجم المشاريع المبرمجة وللصعوبات التي يعيشها القطاع ويمكن أن ندرك أن جزء من ميزانية الإستثمار في التجهيز يصلح لمواكبة تلك المشاريع ولاسيما فيما يخص استكمال بناء السدود لتوفير مياه الري وتوزيد المواشي وتزويد سكان المدن وكذلك سكان القرى بالماء الشروب ومفاصلة مد المسالك لفك العزلة عنهم.

الصيد البحري من القطاعات الاستراتيجية التي تستقطب اهتمام خاصا لدينا هذا القطاع بالنظر للإمكانيات الهائلة التي يتيحها والدور الأساسي الذي ينظر أن يلعب في التغذية والشغل وتصنيع وتوفير العملات الصعبة ويقتض النهوض بهذا القطاع جملة من التدابير والإجراءات أقدمت الحكومة على عدد منها ولكن لازالت في حاجة إلى مضاعفة الجهود لتطويره حتى يصبح المغرب قادرا على تحقيق قيمة مضافة لإنتاجه البحري داخل البلاد ومن دعامة هذا التوجه عدم الردوخ مطلقا للإبتزازات والنزيف الذي كانت خبراتنا البحرية عرضة له تحت غطاء الإتفاقيات التي انتهى أجلها والتي ندعوا من جديد إلى عدم تجديدها والتوجه بدلا منها الى سن سياسة متكاملة تبوء الصيد البحري مكانته اللائقة به والملائمة بإمكانيته ومؤهلاته في النسيج الاقتصادي وفي السياسة التنموية لبلادنا، إن تحسين ظروف عيش المواطنين وتحقيق كرامتهم ورفاهيتهم هي الغاية من كل إصلاح وذلك نفترض دائما أن الاعتناء بالعنصر البشري يجب أن يكون من أولويات العمل الحكومي وغاية أية ميزانية تتوخى التأهيل الشمولي لاسيما وأن إصلاح منظومة التربية والتكوين وتفعيل الحوار الاجتماعي والإهتمام بأوضاع الأسرة والمرأة والطفولة والتعبئة لمكافحة الأمية والنهوض بالوسط القروي ومراجعة سياسية ونظام الأجور والتعويضات والإمتيازات في الوظيفة العمومية وإعمال آليات التضامن في مواجهة الفقر والتهميش والإقصاء كلها أوراش مفتوحة تبدو، مظاهرها ويريد الشعب المزيد من الجهد لملامستها في الواقع بترجمتها في الإعتمادات المرصودة والتدخلات المبرمجة في الميزانيات ومن خلال مشاريع الصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، على أساس التنويع العقلاني الذي تلتزم الحكومة بتحقيقه بين مختلف شركات العملية التنموية أي الدولة والجماعات المحلية المؤسسات العمومية والخواص وكل الفعاليات المجتمع المدني.

سيدي الرئيس،

لقد سجلنا بارتياح أن مشروع تعميم التغطية الصحية في طريقه الى التحقيق بأرساء مخطط للتأمين الإجباري على المرض لفائدة الموظفين والأعوان والمتقاعدين وكذلك للخاظعين لأنظمة الضمان الاجتماعي في القطاع الخاص إلى جانب نظام للإسعاف الطبي لفائدة ذوي ذات الدخل الضعيف والمنعدم ولأسرهم ونحن كمشاركين في حكومة التناوب نأمل ونلح أن يرى هذا المشروع المهم النور في أقرب الآجال ولو اعتدى الأمر تخصيص دورة استثنائية حتى تكون حكومتنا في مستوى الآمال المعقودة عليها في هذا الميدان.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن هذه الميزانية عنصر مكمل في مساعي تأهيل الاقتصادي والاجتماعي لتقوية مؤهلات البلاد من أجل كسب رهان الإنتقال الديمقراطي والحكومة تعتبر أن تدبيرها في الإتجاه مفتوح على المستقبل فعلى مشارف نهاية ولاية تشريعية يتصارع الزمن نحو استحقاقات شتنبر المقبلة التي ستكون أول إنتخابات من نوعها في عهد جلالة الملك محمد السادس الذي حرص في مستهل هذه السنة التشريعية على التذكير بالأدوار التي ينبغي أن يقوم بها المغاربة على مختلف مستويات مسؤولياتهم وتمثيليتهم وإنتماءاتهم من أجل أن يكون ذلك الإستحقاق في مستوى التحديات والرهانات المطروحة على بلادنا وهذه المناسبة سانحة بالنسبة لدعوة الحكومة من جديد إلى استكمال الترسنة القانونية التي تقدمت بها إلى البرلمان لمراجعة النصوص المؤطرة لحياتنا وتأهيل نسيجنا الاقتصادي والاجتماعي وبالتعجيل باعداد الاصلاحات الواجب ادخالها على مدونة الانتخابات، القوانين التنظيمية لمجلسي النواب والمستشارين وما يرتبط بذلك بإعادة النظر في مسألة التقطيع والقوائم وأسلوب الإقتراع وضمانات السلامة والشفافية بتعميم البطاقات الوطنية وإلغاء الألوان واستعمال الحبر وإقرار بطاقة واحدة للتصويت ولاحداث قطيعة نهائية مع كل أساليب التحكم في إرادة المواطنين وإفساد العملية الإنتخابية.

إن الوقت لا يرحم ونحن لا نريد أن تدخل بلادنا للاستحقاقات القادمة بارتجال لمصلحة الإنتاخبية تحت الضغط زمن والمباغتة وذلك ما يقتضي التعجيل باستكمال هذه الإصلاحات لقد عرفت بلادنا في السنين الأخيرتين فترة مشهودة بالتوجه نحو صيانة الحريات وحقوق الإنسان ورد الإعتبار للمواطن المغربي وقد دعم جلالة الملك هذا المجود بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان كما أعلن عن تأسيس ديوان المظالم بهدف إيجاد حلول منصفة للمواطنين في علاقتهم بالإدارة التي غالبا ماتهضم حقوهم حتى تذلك التي صدرت بشأنها أحكام قضائية لفائدتهم ونحن نرى هذا الديوان بمثابة مؤسسة الوسيط المعمول بها في الديمقراطيات المتقدمة من شأنها تدعيم الإصلاحات الكبرى الجارية في القضاء والإدارة لترسيخ دولة الحق والقانون.

ولذلك فيهمنا أن نلفت النظر من جديد الى أن حكومة بداية التناوب ينتظر منها أن تمنع على نفسها استعمال التشريعات الموجودة التي تحد من حريات التعبير وبصفة عامة الحريات الجماعية والعمل على إصدار قانون يحرم بصفة نهائية هذه الممارسات التي كان المواطن المغربي والجمعيات والصحف والأحزاب ضحية لها في الماضي فالتشريعات الجديدة لا يمكن أن تكون أقل مما جاءت به حكومة بلافريج في سنة 58. إن الحرية هي الأصل وستكون لنا فرصة التدقيق في التعبير عن هذا الرأي عند مناقشة المشاريع المعروضة علينا بخصوص قوانين الجمعيات والتجمعات والصحافة والمدونة الانتخابية والميثاق الجماعي إن بلادنا تجابه تحديات ورهانات كبرى تحتم علينا السرعة لتدارك الكثير من الوقت الضائع لولوج زمن تطورت فيه المعرفة والعلوم والتيكنولوجيات للتشبث بالهوية المغربية في امتدادها الإسلامي وبوحدة التراب الشاملة في أقاليمنا الجنوبية ولسبتة ومليلية والجزر التابعة لها في انفتاحها نحو العالم وعلاقتها الأورو متوسطية وبدفاعها عن السلم والعدل في المعمور وتضمنها اللامشروط مع قضية الشعب الفلسطيني والعدالة وضبط كل مظاهر الإرهاب والبطش الذي تستهدف الشعوب المستضعفة كما هو الشأن الآن في العراق لشقيق وفي افغانستان حيث يتعرض الأبرياء للحصار والقسف والإبادة فكم نحن في حاجة اليوم الى مفهوم إنساني للسلم الدولي يتسع للقيام بالإيخاء والتعاون والتقدم.

سيدي الرئيس،

في هذا الوقت تشهد الوضعية في فلسطين تدهورا متلاحقا بسبب الهجمات العداونية التي تشنها إسرائيل على الشعب الفلسطيني ورموز سلطته الوطنية إننا إذ نجدد دعمنا وتضامننا المطلق والمستمد اللامشروط مع نظال شعبنا الفلسطيني المجاهد في قضيته العادلة وانتفاضته المباركة لتحرير أرضه وبناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف نندد بالعدوان الإسرائيلي وندعو الحكومة إلي إبراز كل مظاهر التضامن والمساهمة الضرورية لإخواننا الفلسطينيين في مواجهة هذه الوضعية التي تنذر بمزيد من التوتر والإنفجار لأن الدم الفلسطيني لا يمكن أن يذهب هدار ضحية لإرهاب الدولة الإسرائيلية المعادية للسلام وللحقوق الفلسطينية المشروعة.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

السادة الوزراء،

إن تحرير الصحراء المغربية مكسب وطني حققه الشعب المغربي بنظاله المستمر أولا، وبالمقاولة المسلحة لجيش التحرير وبإرادة أبنائه البررة في الأقاليم الجنوبية ومسيرته الخضراء التي أبدعها جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، وقد دعمت بلادنا هذه الوحدة بمشارع التنمية في مناطقنا الصحراوية العزيزة التي تشهد معالم العمران والتقدم بفضل صمود وتضحيات شعبنا وأبنائه في الصحراء وبطولات القوات المسلحة الملكية وقوات الأمن والقوات المساعدة ورئيسها جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله وخلفه جلالة الملك محمد السادس نصبره الله، وهكذا فرغم كل المساعي الأممية وأمام تعتز تنظيم الإستفتاء المقرر تقدمت الأمم المتحدة أثى المغرب باقتراح الحل الثالث ونحن في فريق الاستقلال نؤكد أن الإطار الجهوي من شأنها أن يساهم في هذا الحل من خلال نظالنا الديمقراطي وفي دائرة السيادة المغربية حتى نجعل من الفترة الإنتقالية المقترحة في مخطط جيمس بيكر محطة لتاكيد الإندماج النهائي لأقالمنا الجنوبية لا استفتاء بعد أربعة أشهر ونحن بعد أن أمن الأرض نعمل الآن بتفعيل المفهوم الجديد للسلطة على تطهير القلوب وترسيخ كرامة المواطنين ونحن على يقين أن هذا الملف الذي يدبره جلالة الملك حكمة وبعد النظر ستشارك فيه جميع القوى الحية

بالبلاد، حتى يتم الإرشاء النهائي لوحدتنا الترابية التي تعتبر قضية مقدسة يناظل من أجلها الشعب والعرش.

أننا بقدر ما نعرض على إنهاء ملف صحرائنا المسترجعة نؤكد على ضرورة إنهاء احتلال سبتة ومليلية والجزر التابعة لها فإسبانيا تعمل باستمرار على تركيز تواجدها الاستعماري وهو مؤشر خطير يعقد الوضع ويتمم العلاقات الثنائية ونحن في حزب الإستقلال أحرص مما نكون على تقنية هذه العلاقات خدمة لمصلحة شعبنا الذين تربطهما علاقات تاريخية وحضارية وإنسانية واقتصادية واجتماعية ينبغي أن تتوطد بما فيه خير البلدين إن هذه الوضعية الاستعمارية، باستمرار قدرات بلادنا التي ينبغي تدعم استراتيجيتها التنموية في الشمال بإحداث منطقتين حرتين بكل من ابن أنصار بالناظور والفنيدق بتطوان.

وأن تفرض الدولة رسما عاى الخروج لفك ارتباط غير سليم ينخر اقتصادنا الوطني حيث أن خصاص الخزينة من جراء أنشطة التهريب المنهج يناهز 17 مليار ونصف في السنة أخيرا سيدي الرئيس، هل نحتاج أن نؤكد مرة أخرى أن الملاحظات والمقترحات التي ساهم بها فريق الاستقلال تندرج في إطار مساندة إيجابية للمجهود الذي تقوم به الحكومة وعليها أن تستمر فيه من أجل إرساء دعائم الانتقال الديمقراطي والتأهيل الاقتصادي والاجتماعي إن أشد ما نحرص عليه في حزب الاستقلال ككل الديمقراطيين في هذه البلاد أن ينجح المغرب في أرساء أسباب الإنتقال الديمقراطي وأن تستر الجهود المبذولة في تدعيم وترسيخ الخيارات الجوهرية التي عبر عنها التصريح الحكومي لما أكد أن أول التحديات التي علينا جميعا أن نواجهها مع مطلع القرن الجديد هي تأسيس عصرنة بلادنا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على القيم التاريخية التي تشكل هويتنا الحضرية والتي لا تتنافى مع القيم الإساسية المتعارف عليها دوليا في عالم اليوم.

نحن نريد للحكومة أن تنجح في مهمتها لأن نجاحها هو نجاح لجميع المغاربة وهو الذي سيضمن للبلاد كسب امتحان هذه الفترة الانتقالية الحاسمة في تاريخها ونحن ندرك قيمة الإنجازات الكثيرة التي حققتها حكومتنا كما ندرك عمق الإصلاحات المطلوبة وتعددها وتقدر حجم الإنتظارات والتطلعات متوجهين للمستقبل بتفاؤل «ربنا هب لنا من لدنك رحمة وهيء لنا من أمرنا رشدا».

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

عمر بومقص:

شكرا السيد الرئيس،

والكلمة الآن السيد المستشار عبد الرحمان لبدك رئيس فريق الحركة الوطنية الشعبية فليتفضل.

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة

والسلام على خير المرسلين،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أتشرف بأن أمثل زمامكم لأتقدم بمداخلة فريق الحركة الوطنية الشعبية بمجلس المستشارين حول مشروع قانون المالية لسنة 2002 هذا المشروع الذي يأتي في ظروف يعرف فيها المغرب تحولات مهمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ها نحن في مناقشة اليوم لنشرف على البث النهائي في مشروع قانون المالية بالنسبة للسنة الأخيرة من الولاية التشريعية الأولى في إطار حكومة التناوب، التناوب التوافقي الذي أبدعه جلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله ثراه، وصهر رحمه الله على تهيىء المناخ المناسب ليضمن له انطلاقة جيدة ومازال وارث سره صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله يبدل مجهودات جبارة لضامن السير الحسن لهذه التجربة لإيمان جلالته كما يؤمن الشعب المغربي بأنها تشكل قفزة نوعية بالنسبة لحاظر المغرب ومستقبله لهذا ومن باب الغيرة على هذه التجربة فإننا نطرح العديد من التساؤلات حول مشروع قانون المالية سنة 2002 مستحضرين بصفة موازين التصريح الحكومي الأول والتصريح الحكومي الثاني للسيد الوزير الأول الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي تحت هذه القبة بطبيعة الحال ومستحضرين كذلك مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للتصميم الخامسي 2000-2004 وذلك لتقييم التجربة من خلال هذه المرحلة كنا ننتظر بمثابة التتويج لحصيلة البرنامج الحكومي ولكن مع كامل الأسف من باب النقد البناء لازال الاقتصاد الوطني يحمل بصمات سياسية غير جريئة لمواجهة المشاكل التي تقف في وجه الإقلاع الاقتصادي حيث أنه لا يختلف في بنيته عن قوانين المالية السابقة إذ يعتمد نفس المنهجية

وتغيب عنه النظرة الشمولية في غياب التشاور واللقاءات والاتصالات مع مختلف الفاعلين السياسيين أو اقتصاديين أو اجتماعيين وكان على الحكومة في سنتها الأخرى أن تأتي بتصور مستقبلي وهي الآن قد اكتسبت خبرة هامة وعن إطلاع فعلى بالشأن العام وبالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ولم يعد من المقبول أن تستمر الحكومة في التردد لخلق الشروط اللازمة للتنمية بأسلوب جريئ للإستفادة أولا من الإستقرار السياسي للبلاد ومن العناية ثانيا الخاصة التي يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، للجانب الاقتصادي في معظم خطبه السامية وتوجيهاته النيرة وكذلك على مستوى التطبيق إذ تم تعيين رؤساء أو ولاة الجهات المملكة من ذوي الخبرة في ميدان التسيير ومكنهم من آليات تنشيطه كالمراكز الجهوية للإستثمار ومن البديهي القول أنه لا تنمية بدون استثمار ولا تشغيل بدون تنمية بطبيعة الحال الإستقرار السياسي غير كاف لوحده للنهوض بوضعية الاستثمار ببلادنا التي لاتزال في مستويات ضعيفة لم تصل بعد للمستوى الذي سيمكنها من بلوغ تنمية قارة ومستديمة في إطار ماكرو اقتصادي شامل ومتوازن اعتمادا على أسس هادفة وقدرة على مواجهة الصدمات مع الإرتكاز عل توازنات مكرو اقتصادية تحافظ على عجز لا يتعد 3٪ من الناتج الداخل الخام وتضخم لا يتجاوز 2٪ وإن كنا نسجل تحسن ميزان الأداءات فالحساب الجاري هو 2٪ أما الرصيد الخارجي فقد بلغ 93 مليار درهم مما يغطي ما بين 8 و10 أشهر من الواردات كما جاء في خطاب السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم، كل هذا يشكل مكتسبات أساسية لكنها في اعتقادنا في فريق الحركة الوطنية الشعبية تضل هذه المكتسبات هشة وغير قارة ومرشحة للتحولات حسب التقلبات التي يعرفها المحيط الدولي حيث نجد أن معدل التنمية لايزال بعيد عن المستوى الذي سيسمح بانطلاقة اقتصادية فهذا المعدل بقي منحصرا في 2,6٪ من الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفترة الفاصلة بين 98 و2000 وينتظر أن يكون أقل 2٪ حسب المركز المغربي للظرفية خلاف للتصريح الذي ألقاه السيد الوزير، في إحدى الندوات مؤخرا بأن المعدل ذكر بأنه 3,8٪ وهو إفراط في اعتقادنا في التفاؤل يصعب قبوله ورغم هذا التفاؤل فهو في حد ذاته يبقى جد متوسط، الوضعية الاقتصادية السيد الوزير، الحالية في ظاهرها مرضية ولكن في باطنها تخفي بعض الاختلالات لماذا؟ في اعتقدنا هذا راجع إلى كون جمود أو تراجع متواصل في الإستثمار العمومي إذا ما استثنينا صندوق الحسن الثاني للتنمية.

ثانيا: ارتفاع الدين الداخلي الذي أصبح مكلفا نظرا للتصاعد المهول الذي عرفه خلال السنين الأخيرة مما جعلنا لا نحس كثيرا بوقع انخفاظ الدين الخارجي الذي بدلت فيه الحكومة مجهودات جبارة مشكورة.

ثالثا: المداخل الإستثنائية الناتجة عن الخوصصة والتي أفتح القوس لأنه بالمسطرة التي تمت بها الخوصصة في جو من النزاهة والشفافية والموضوعية كانت محظ اجماع الجميع فهي في طريقها نحو الإنقراض بعد تصفية ما تبقى من ممتلكات الدولة.

رابعا: المداخل الاستثنائية الناتجة عن تحويلات عمالنا بالخارج والتي عرفت تصاعدا ملموسا نتمنى أن يستمر وهذا يقتدي ويستلزم عناية خاصة فإذا لابد من تنمية قوية ومستديمة ولابد من سياسة مالية بديلة، وجريئة ولابد من رفع الموارد الذاتية وتقليص نفقات التسيير والدين لابد كذلك من رفع الاستثمار العام والخاص فالنسبة للاستثمار العام هو مع الأسف يعرف تراجعا حيث أن المبالغ المرصدة لتحقيق هذا الهدف لا تفوق 20 مليار درهم بالنسبة للميزانية العامة أي تراجع المبلغ بأكثر من 1,5 مليار درهم عن السنة الماضية أما فيما يخص الغلاف المالي المعلق بالإستثمارات للمؤسسات العمومية والمقدر ب 30 مليار درهم فإنها صعب المنال إذ ما قارنه بالإنجاز الحقيقي لسنة 1999-2000 كسنة وكذا سنة 2000 برمتها حيث لا يتعدى 18,57 مليار درهم مع الصعوبة في إنجاز كون هذه المؤسسات العمومية ليس لها التمويل الكافي لتغطية هذا المبلغ الهائل وإذا اعتبرنا أن نسبة 20٪ تقريبا من ميزانية الاستثمار هي في الحقيقة تتعلق بنفقات التسيير ندرك عن هذه المؤسسات عن خلق مناصب الشغل وفي نفس السياق وفي غياب معطيات دقيقة عن ميزانيات المؤسسات العمومية، تتعلق بتصفيات ميزانيات السنوات الأخيرة لحد الآن يحق لنا أن نتساءل عن الغلاف الحقيقي لهذه الاستثمارات ونخشى بكل موضوعية من أن ازدواجية احتساب مبلغ الإستثمار بين الميزانية العامة والمؤسسات العمومية.

فمثلا مبلغ الاستثمارات، مكاتب الإستثمار الفلاحي يفوق 2 مليار درهم وهو محمول من الميزانية العامة وفي نفس الوقت داخل في غلاف 20 مليار درهم المخصص الميزانية العامة وهذا ما يفسر ضعف معدل الإستثمارات رغم تصاعد التجهيزات الممولة في إطار صندوق الحسن الثاني للتنمية وهنا مرة أخرى لا نفهم أن بعض المؤسسات العمومية تصاب بالافلاس ومع ذلك يتقاضى رؤساؤها والمسؤول الكبار عنها أجورا خيالية وتعويضات مرتفعة ومع الأسف حيث تعامل معها أو تتعامل معها الدولة بمنطق الإنقاذ لا تلجأ الى حتمية المحاسبة على سوء التدبير وفقا للضوابط القانونية والأخلاقية التي يجب أن يخضع لها التدبير العقلاني للقطاع العام وبالنسبة للقطاع الخاص إننا في فريق الحركة الوطنية الشعبية نؤمن بصفة جازمة أن الرهان على القطاع الخاص كمتدخل رئيسي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية يقاضي خلق الظروف الملائمة لزرع الثقة ورغم التدابير المتخذة من طرف الحكومة في هذا الشأن قصد إزالة العراقيل عن مبادرة القطاع الخاص كالإستمرار في تحديث الترسنة القانونية التي تنظم النشاط الاقتصادي خصوصا على مستوى الأثمنة والمنافسة وعلاقة الشغل باستثناء مدونة الشغل الذي مازالت حديثة في رداهة البرلمان منح ميادين لتدخل هذا القطاع في ميادين كانت مقصرة على القطاع العام كذلك إعداد الميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة ووضع قروض لها تقليص تكاليف وسائل الإنتاج والرسوم الجمركية، ومع ذلك لنلاحظ رغم كل هذا رغم كل المجهودات فإن الموقف السلبي للقطاع الخاص بالنسبة للإستثمار يضع علامة استفهام أن هناك أسباب خفية تحول دون مشاركة القطاع الخاص بكيفية معقولة ماهي الأسباب في نظركم السيد الوزير لهذا العزوف بالنسبة ماهي الخاص، وإذا كنا عفوا أقول نعتقد أن المشاكل أو المشكل يتعلق بأزمة الثقة وبالتالي ماهي التدابير الواجب إتخاذها لخق الثقة ليلحق القطاع الخاص بالركب بصفة فعالة وهذا يقتضي من الحكومة نوع من الجرئة والإبداع في إيجاد التدابير اللازمة التي من شأنها أن تعمل على إغراء القطاع الخاص بالمشاركة والوصول إلى معدل استثمارات محددة في المتعارف عليه في 27٪ بالنسبة للدخل الخام وهو الحد الأدنى للإستثمار من جل إقلاع تنموي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يلاحظ أن مشروع قانون المالية لسنة 2002 لم يأت بجديد على مستوى الموارد والنفقات والمديونية والتمويل والعجز المالي فنفس المنهجية في طريقة تحضير الميزانية يتحكم فيها هاجس العجز الذي يحدد مسبقا أو يحدد بنية الميزانية، من حيث الموارد مثلاث نلاحظ هيكلة الميزانية لم تتغير بعد ولازالت تشكو من العجز البنوي الموارد الضريبية عرفت جمود خلال الخمس سنوات الأخيرة إذ ظلت تتأرجح بين 20 و22٪ وهي نسبة مرتفعة ومؤشر على الضغط الجبائي وبالخصوص فيما يتعلق بالضريبة على الدخل وبالنسبة للنفقات فهي بدورها على غرار الموارد لم تعرف تغييرا ملموسا نظرا لأن هيكلة الإنفاق العام لم تتغير فالإنخفاظ في الطفيف نفقات التسيير بين قوسين المعداد لم يكن يواكب الترشيد وحسن التدبير إذ لاحظنا خلال السنين الأخيرة مبالغة في صرف النفقات وعدم ترشيد استعمالها ليستفيد منها عاملة المواطنين فالنفقات تبقى مرتفعة ذلك راجع في اعتقادنا لهيمنة كثلة الأجور بلغ 13٪ من الناتج الداخل الخام وهو ما يجعل إعادة هيكلة الميزانية أمرا صعب إن لم نقل مستحيل نظرا لأن هذا النوع من النفقات هيكلي أما الدين فقد عرف بصفة عامة تصاعدا مهية حيث ارتفع الدين الداخلي ب 3,4٪ بالنسبة النسيج للداخل الناتج الخام لسنة 1999 وقفز بمبلغ 11 مليار درهم في السنة الموالية بعد أن سجل ارتفاعا مهما لسنة 2000 حيث وصل إلى 9,4٪ علما بأن 11 مليار تشكل 12٪ من الدخل كما ذكرت سابقا وذلك ورغم التحسن الملحوض الذي كما ذكرت سابقا طرأ على الدين الخارجي الذي عرف بدوره تراجعا يقدر ب 2,6٪ بالنسبة للناتج الداخلي الخام مما يجعل هدف انتهاء حالة اقتصاد الديون بعيدة المنال ورغم هذا التحسن الطفيف فإن النفقات الاجتماعية غير كافية للإستجابة للحاجيات الملحة لسكان العالم القروي بالخصوص المؤشرات الاجتماعية في الوسط القروي ترتب المغرب في وضعية لا يحسد عليها على المستوى سلم التنمية 37٪ في المائة من سكان العالم القروي فقط يستفيدون من الماء الشروب وقد لا يتعدى 25 في المائة في بعض الجهات الوضعية الراهنة للمسالك المحصاة من طرف وزارة التجهيز يقدر ب 38 كيلو

متر تحول دون أي مبادرة نظرا لهزالتها 57٪ من الدواوير تعاني من العزلة وصعوبة الاستفاذة من الخدمات الاجتماعية والإدارية، التلاميذ القرويون يقطعون ما بين 6 و11 كيلو متر للوصول الى المدرسة.

مدرسة غير مؤطرة وغير مراقبة وتعرف تغيبات كثيرة لبعض المعلمين نفس المسافة يجب قطعها الى الوصول للمستوصف للإستفادة من الخدمات الطبية على قلتها إذ أن نفقات الصحة لم تعرف نموا بين 95و98 وأن أغلبية التجهيزات ممركزة في المستشفيات الجامعية الكبرى، والكهربة القروية لازالت في بداية طريقها وهنا لابد وأن نتساءل عن الاختيارات المتبعة فمثلا بالنسبة للاستثمارات المرتبطة بالتنمية الفلاحية هل ينبغي الاستمرار في إعطاء الأولوية للإستثمارات الموجهة للرأي للري عفوا أو إعادة توجيه الاستثمارات الى الأراضي البورية لتحسين دخل الفلاحين الصغار ولتصفية مشاكل أراضي الجموع ففي اعتقادنا الحركة الوطنية الشعبية ينبغي إدماج القطاع العصري والقطاع التقليدي من خلال سياسة فلاحية تفتح الباب للإندماج في الإقتصاد العالمي الذي أصبح يشكل تحديات ينبغي تجاوزها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

فيما يخص العالم القروي سأقتصر على بعض الملاحظات في البداية أرحب بالمجهودات الجبارة التي بذلتها الحكومة تجاه العالم القروي والبرامج المعتمدة من أجل فك العزلة وبالخصوص خلال السنتين الأخيرتين كما نشيد بصفة موازية بالدور الهام الذي يلعبه البرنامج الوطني للتخفيف من آثار الجفاف مع أن لنا مؤاخذات بين قوسين على كيفية تنفيذه ومنها عملية الإنجاز التي شابتها بعض العيوب التي تتعلق بالإختلالات في توزيع المواد والإستفادة مناطق بوثيرة أقل من المناطق الأخرى رغم حدة الجفاف بها، ونسجل بالمناسبة ضرورة رفع الضرر عن الفلاحين الصغار من جراء ملاحقتهم من طرف القرض الفلاحي الذي فاقت فوائده أحيانا حتى رأس المال الأصلي المقترض.

لذلك نؤكد مرة أخرى علي الدعم الموجه لبعض المؤسسات العمومية والإعفاءات الضريبية يجب أن يوازيه في اعتقادنا دعم للقرض الفلاحي لإعفاء الفلاحين الصغار على الأقل من الفوائد وجدولة أصل الدين.

إن المتفحص لميزانيات مختلف القطاعات الحكومية سيتضح له أن القاسم المشترك فيما بينها هو ضعفها وزاد من إضعافها حجم المبالغ المرصودة للاستثمار مما ستكون له إنعكاسات في اعتقادنا سلبية على الأوضاع الاجتماعية وعلى تقلص فرص الشغل الشيء الذي يؤدي الى توسع قاعدة الفقر والإقصاء لذلك لابد من وقفة تأصلية لإيجاد مخرج من دوامة البطالة التي تطال كل الفئات الاجتماعية وهذه قضيتنا جميعا بدون مزايدات بعد القضية الوطنية الأولى قضية وحدتنا الترابية، وهنا لا تفوتني الفرصة دون المطالبة بتكافئ الفرص بين جميع أبناء الوطن إذ من الضروري أن تدون كل مناصب الشغل في كتاب يبين تاريخ ومكان اجتياز المباريات وشروط المشاركة فيها، مع إمكانية الإعلان عنها في وسائل الإعلام السمعية والبصرية، إن كنا بالفعل نتوخى الشفافية والنزاهة بالنسبة لهذا الموضوع لقد اختتم السيد وزير المالية مداخلته أمام مجلسنا الموقر، بمرور مر الكرام على الأمازيغية دون أن يظهر لها أي أثر في مشروع قانون المالية، ونحن في فريقنا فريق الحركة الوطنية الشعبية إذ نثمن إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية فإننا نعيد على الحكومة تماطلها في تنفيذ التزاماتها على الأقل الواردة في التصريح الحكومي ومن موقعنا فإن مسيرتنا في العمل على إنصاف الأمازيغية سيستمر.

السيد الرئيس،

هذه مداخلة الحركة الوطنية الشعبية، والمجال لا يسمح للتعميق وقد كانت من منظور انتقادي لأننا نؤمن بأن النقد البناء هو أحد شؤون النصيحة لأننا نتوخى دائما أن نكاشف بعضنا البعض رغم أننا نشكل أحد فرق أغلبية وأرغم ذلك سنتعامل إيجابيا في التصويت معه، والمجال لا يسمح للتعمق أكثر في مضامين مشروع قانون المالية لسنة 2002 وستكون هناك فرص أخرى أثناء مناقشة الميزانيات القطاعية لمختلف الوزارات وكذا من خلال ممارسة حقنا الدستوري في مراقبة مدى تنفيذ المشروع وأملنا، أملنا أن تفضي الإنتخابات المقبلة مهما كان نمط الاقتراع الي إشاعة جو من الثقة والنزاهة والديمقراطية وتغليب المصلحة العامة على الحسابات السياسوية والإنتخابوية لأن ما ينتظرنا كثير وكثير جدا وعلينا أن

نمر إلى سرعة أكبر لمواكبة مجهودات صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، من أجل إسعاد شعبه وتبويئه مكانة محترمة ضمن الدول المتقدمة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

عمر بومقص

شكرا السيد الرئيس،

قبل أن نرفع الجلسة أذكر السادة المستشارين بأن جلسة المساء ستنطلق على الساعة الثامنة والنصف بالضبط، شكرا.

ورفعت الجلسة